AL KUT JOURNAL OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES
Publisher: College of Economics and Management - Wasit University

تأثير مستويات تبني معايير الابلاغ المالي الدولية في جودة التقارير المالية للمصارف العراقية

م . نجوم عرار طاهر[1]
Lecturer: Nejoom Arar Taher
nejoomtaher@gmail.com
كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط

أ . د. صفاء احمد العاني
Prof: Safaa Ahmed Alani
safaa_alani68@yahoo.com
كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد

المستخلص

فحصت هذه الدراسة تأثير مستويات تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية في جودة التقارير المالية للمصارف العراقية من خلال تحديد مستويات التبني الحقيقية و من ثم التحقق من تأثير هذه المستويات في جودة التقارير المالية لهذه المصارف. إذ بدأ البنك المركزي العراقي في التحرك نحو تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية في القطاع المصرفي ليكون اعتمادها في ٢٠١٦ لغرض طرح معلومات مالية شفافة تساعد المستثمرين والمقرضين في اتخاذ قرارات مستنيرة. كانت هنالك حاجة ماسة لتطبيق هذه المعايير وبما يلبي متطلبات الإبلاغ المتعارف عليه دوليا، كون ان العراق بات محلا للاستثمارات الدولية الخارجية. لذلك استخدمت الدراسة مجموعة من معادلات جودة الأرباح التي تعد ذا أهمية كبيرة في تحديد جودة التقارير المالية و مقارنتها بمستويات التبني لكل سنة لأربعة مصارف تم اختيارها بصورة عشوائية. الدراسة خلصت الى جملة من النتائج اهمها ان تأثير مستويات التبني تؤثر في جودة التقارير اذ إن هنالك علاقة طردية ما بين مستويات التبني العالية و جودة التقارير المالية.

الكلمات الافتتاحية: معايير الإبلاغ المالي الدولية، المصارف العراقية، مستويات تبني IFRS، جودة التقارير المالية

المقدمة:

نتيجة للتطورات السريعة في العقود الأخيرة في الاقتصاديات العالمية و ترابطها بشكل متزايد، و ما نتج عن ذلك من حافزا الى دفع الوحدات الى أداء دور حيوي اكبر من خلال الاستثمار في أسواق رأس المال في دول اخرى. هذا بدوره نتج

عنه حاجة المستخدمين الى تقارير مالية دقيقة قابلة للمقارنة و متسقة للحصول على معلومات ملائمة حول المركز المالي ونتيجة النشاط للوحدات الاقتصادية. إذ أصبحت من أولويات مسؤوليات الجهات المنظمة لمهنة المحاسبة هو بتوافر المعلومات الملائمة و ذات التمثيل الصادق للمستخدمين. و في هذا الاطار، تعتبر جودة التقارير متجسدة بتوفير معلومات ذات جودة من المهام الأولى للوحدات الاقتصادية و الحكومات و أسواق رأس المال و الهيئات التنظيمية على حد سواء. اذ تعد جودة الإفصاح عاملا مهما في نجاح الوحدات الاقتصادية و ذلك من خلال التقليل من عدم اليقين حول المعلومات وتشجيع المستثمرين الأجانب على شراء وبيع المزيد من الأوراق المالية في سوق رأس المال . وقد تؤدي المعايير المحاسبية التي تختلف من بلد إلى آخر إلى عدم إمكانية مقارنة التقارير المالية للشركات العاملة في بلدان مختلفة ،مما يؤدي إلى حدوث اشكالات في الاقتصاد العالمي ناتجة عن عدم قدرة المستثمر من مقارنة المعلومات المدرجة في التقارير المالية أو الغموض وعدم معرفة الطرق المعتمدة في القياس و الأفصاح. نتيجة لذلك، تم إنشاء معايير الابلاغ المالية الدولية IFRS من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB لتوفير لغة مشتركة في جميع أنحاء العالم في التقارير المالية. اذ إن الهدف الأساسي لمعايير الابلاغ المالي الدولية هو توفير المعلومات القابلة للمقارنة للمستثمرين و المقرضين لزيادة الاستثمار الأجنبي في عالم الأعمال . ومن اجل الحصول على معلومات موحدة و ذات جودة عالية، لجأت العديد من البلدان الى تبني معايير الإبلاغ المالية الدولية. كما تم تبنيها في المصارف العراقية في عام ٢٠١٦ لكونها عامل مهم في رفع جودة التقارير وأداة لتوفير معلومات قابلة للمقارنة خصوصا وأن العراق بدأ بتبادل الأستثمارات و الخدمات المصرفية على نطاق واسع مع الدول الأخرى. وفي هذا السياق ستتم دراسة مدى امتثال المصارف العراقية لمعايير الإبلاغ المالي الدولية و ما له من تأثير على جودة تقاريرها المالية.

المحور الأول: منهجية البحث

مشكلة البحث: في ظل الأوضاع الاقتصادية المتقلبة التي يمر بها العراق يعد حصول مستخدمي التقارير المالية على تقارير ذات جودة مطلباً أساسياً للوقوف على الوضع الحقيقي للوحدة الاقتصادية. إذ أصبح تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية أمرا مهما في البيئة العراقية، وفضلاً عن صدور قرار البنك المركزي العراقي في عام 2016 الذي ألزم المصارف وشركات التأمين إعداد التقارير المالية لعام 2016 وفقا لمعايير الإبلاغ المالي الدولية الا أن المصارف العراقية واجهت العديد من المشاكل متمثلة بمجموعة عوامل أهمها عدم ملائمة النظام المحاسبي الموحد للمصارف المستند إلى القواعد المحاسبية المحلية لمتطلبات تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية فضلا عن المشاكل المرتبطة بالطبيعة المعقدة لبعض المعايير، ومشاكل اخرى تتمثل بإعادة تقييم عناصر القوائم المالية، كما أن ضعف الجانب التوعوي المتمثل بالورش و الندوات المقدمة الى الكوادر المحاسبية يعد من أهم المعرقلات ، فضلا عن افتقار عموم الوحدات الاقتصادية وبضمنها المصارف إلى خطط استراتيجية تتمثل في توفير كادر محاسبي مؤهل ومدرب متفهم لثقافة المعايير الدولية. و بناء على ما تقدم يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال التساؤلات الاتية:

1- ماهي مستويات تبني المصارف العراقية لمعايير الإبلاغ المالي الدولية ؟

2- ما هو تأثير تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية في جودة التقارير المالية للمصارف العراقية؟

اهمية البحث: إن أهمية البحث تنبع من اهمية تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية باعتبارها أداة مهمة لأبلاغ موحدا و ذا جودة .لذلك و باعتبار المصارف العراقية تبنت معايير الدولية للإبلاغ المالي ،يعتبر من المهم دراسة ابعاد هذا التبني و تأثيره في جودة تقارير هذه المصارف. و يمكن تلخيص أهمية البحث في الآتي:

1 -زيادة اهتمام الهيئات المحاسبية المحلية لأهمية تحسين جودة التقارير المالية في المصارف العراقية.

2-أهمية تبني المعايير بالمستويات المطلوبة لغرض الاستفادة منها بالشكل اللازم.

3- الحفاظ على جودة المعلومات المحاسبية و العمل على تعزيز انتاج معلومات شفافة في المصارف العراقية بما يلبي متطلبات المستخدمين و يعزز من ثقتهم في القوائم المالية الصادرة من المصارف العراقية.

أهداف البحث :يهدف البحث إلى تحقيق الآتي:

1- بيان مستويات تبني المصارف العراقية لمعايير الإبلاغ المالي الدولية.

2- توضيح تأثير مستويات تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية للقطاع المصرفي العراقي في جودة التقارير المالية.

فرضيات البحث: يستند البحث إلى الفرضيات التالية:

1-**الفرضية الأولى:** تتباين المصارف العراقية في مستويات تبنيها لمعايير الإبلاغ المالي الدولية

2-الفرضية الرئيسية الثانية: (ان اعداد التقارير المالية في المصارف العراقية وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية لا يؤدي الى انتاج تقارير ذات جودة عالية) و يمكن تقسيم الفرضية الرئيسة الثانية الى الفرضيات الفرعية الاتية:

الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين مستويات تبني معايير الابلاغ المالي الدولية و انتاج تقارير توفر تنبؤات مستقبلية دقيقة للأرباح.

الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين مستويات تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية و إنتاج تقارير ذات ممارسات تمهيد الدخل منخفض .

الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين مستويات تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية و إنتاج تقارير ذات تمثيل صادق.

الفرضية الفرعية الرابعة: لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين مستويات تبني معايير الابلاغ المالي الدولية و انتاج تقارير ملائمة.

مجتمع وعينة البحث: يتمثل مجتمع البحث بسوق العراق للأوراق المالية ،أما عينة البحث فتتمثل بالمصارف العراقية الخاصة المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية المطبقة لمعايير الإبلاغ المالي الدولية اعتبارا من عام 2016 والتي تنشر

تقاريرها المالية بانتظام على الموقع الرسمي لسوق العراق للاوراق المالية والبالغ عددها (12) مصرفا وتم اختيار عينة من هذه المصارف والمتمثلة بالمصارف التالية

- مصرف بغداد.
- مصرف اشور التجاري.
- المصرف الأهلي العراقي
- مصرف سومر التجاري

المحور الثاني: معايير الإبلاغ المالي الدولية

١-مفهوم المعيار المحاسبي

يقصد بكلمة معيار بشكل عام بانه نموذج يوضع لقياس وزن شيء أو طوله أو درجة جودته. أما في المحاسبة ، فيقصد بالمعيار بأنه المرشد الأساس لقياس العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر على المركز المالي للوحدة الاقتصادية ونتائج أعمالها وإيصال المعلومات إلى المستفيدين. وبهذا المعنى، فان المعيار المحاسبي يتحدد بعنصر أو بنوع معين من أنواع عناصر القوائم المالية، أو من خلال العمليات أو الأحداث المحاسبية. (سعود،٢٠٢١:٨٩) كما يمكن تعريف معايير المحاسبة على أنها وثائق سياسة مكتوبة صادرة عن السلطات المعنية مثل لجنة معايير المحاسبة أو الحكومة أو الهيئات التنظيمية الأخرى، وتغطي جوانب الاعتراف والقياس والمعالجة والعرض والإفصاح عن المعاملات المحاسبية في البيانات المالية(Mishra,2016:4) إذن فالمعايير المحاسبية هي بيانات موثوقة تبين كيفية انعكاس أنواع معينة من المعاملات والأحداث في البيانات المالية للمؤسسة. ووفقًا لذلك ، سيكون الامتثال للمعايير المحاسبية ضروريًا عادةً لعرض البيانات المالية بشكل عادل. (Mendoza, 2005:1)

مما تقدم يمكن تعريف المعايير المحاسبية على أنها مجموعة من القواعد التي تعمل بمثابة دليل للوحدات الاقتصادية في أداء أعمالها محاسبيا متمثلا بالعرض و القياس و الإفصاح عن العمليات و الاحداث.

٢-معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS

منذ إصدارها من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية، أصبح تطبيق هذه المعايير الأكثر انتشاراً عالمياً إذ سمحت أكثر من ١٤٥ دولة وسلطة قضائية بالإبلاغ باستخدام معايير الإبلاغ المالي الدولية للشركات المحلية المدرجة. إذ يطالب الاتحاد الأوروبي الشركات التي تم تأسيسها في الدول الأعضاء فيه والتي يتم إدراج أوراقها المالية في البورصة الخاضعة للتنظيم من الاتحاد الأوروبي إعداد بياناتها المالية الموحدة وفقًا لمعايير الابلاغ المالي الدولية. واعتمدت أستراليا ونيوزيلندا وإسرائيل بشكل أساسي معايير الإبلاغ المالي الدولية كمعايير وطنية. كما بدأت البرازيل في استخدام معايير الإبلاغ المالي الدولي في عام 2010. واعتمدت كندا هذه المعايير بالكامل في 1 يناير 2011. وطلبت المكسيك اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية

لجميع الكيانات المدرجة اعتبارًا من عام 2012.وعملت اليابان على تحقيق تقارب لمعايير الإبلاغ المالي الدولية وبدأت في السماح لبعض الشركات المحلية المؤهلة لتطبيق هذه المعايير لإعداد التقارير المالية للسنوات المالية التي تبدأ في 1 أبريل 2010. (AICPA:2011:3) ويتمتع مجلس معايير المحاسبة الدولية بسلطة وضع معايير الإبلاغ المالي الدولية والموافقة على تفسيرات تلك المعايير. وتهدف هذه المعايير إلى تطبيقها من قبل الكيانات التي تهدف إلى تحقيق الربح .إذ تعطي البيانات المالية لهذه الكيانات معلومات حول الأداء والمركز والتدفقات النقدية التي تفيد مجموعة من المستخدمين في اتخاذ القرارات المالية. ويشمل هؤلاء المستخدمون، المستخدمون الأساسيون: المستثمرون حالياً والمحتملون و المقرضون والدائنون الآخرون و المستخدمون الآخرون: الموظفون والموردون والزبائن والحكومات ووكالاتها والمنظمون وجمهور التقارير المالية للأغراض العامة إذ يجدونها مفيدة لهم في قراراتهم. وقد تم تحديد المفاهيم الأساسية للممارسات المحاسبية بموجب معايير الإبلاغ المالي الدولية في "الإطار المفاهيمي للتقارير المالية" الصادر في مارس 2018 الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.(pwc,2019:6)

٣-مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB: يعمل على وضع مجموعة واحدة من معايير الإبلاغ المالي الدولية للصالح العام. و تتسم هذه المعايير بجودتها العالية والقابلة للتنفيذ من أجل توفير بيانات المالية ذات الغرض العام بشكل متسق و موحد. خلال عام 2009، ركز مجلس معايير المحاسبة الدولية جهوده على الاستجابة لقضايا المحاسبة والإبلاغ، وكان أبرزها قادة مجموعة العشرين في إعلان لندن الصادر في أبريل 2009 والقمتين اللاحقتين في بيتسبرغ وتورنتو. ودعت مجموعة العشرين واضعي المعايير المحاسبية إلى تقليل تعقيد المعايير المحاسبية للأدوات المالية وتعزيز الاعتراف المحاسبي بمخصصات خسائر القروض من خلال دمج مجموعة واسعة من المعلومات الائتمانية وتحسين المعايير المحاسبية للمخصصات ، وكشف خارج الميزانية العمومية وعدم التأكد من التقييم. (United Nations ,2011:12)

٤-مصادر الدعم و التأييد لتطبيق معايير المحاسبة الدولية: إن مجلس معايير المحاسبة الدولية هي منظمة خاصة أي لا تعد جزء من الوحدات الحكومية، و بطبيعة الحال تحتاج المعايير الصادرة عن هذا المجلس الى دعم لغرض فرضها على البلدان بصفة عامة و الوحدات الاقتصادية . لذلك يعتمد مجلس معايير المحاسبة الدولية على مصدرين لغرض دعمه في عملية تطبيق المعايير الصادرة عنه وهما:

المصدر الاول: هو مساهمة المنظمة الدولية للأوراق المالية IOSCO في مراجعة وإقرار المعايير الصادرة عن المجلس و التوصية بتطبيقها في كل العمليات الخاصة بالمؤسسات.

المصدر الثاني: و يتمثل بدعم التشريع الأوروبي و الصادر عن البرلمان الأوروبي لاعتماد المعايير الدولية، إذ بموجب هذا التشريع تلزم كافة الكيانات العاملة في كل دول الاتحاد الاوربي و المدرجة في البورصة في تطبيق معايير المحاسبة الدولية للإفصاح عن معلوماتها المالية و كان قد تم الاتفاق على العمل بهذا التشريع باستخدام المعايير الدولية في عام ٢٠٠٥. (بدرة و تيجاني، ٢٠١٣:٤٠)

٥-الجهات التنظيمية لمهنة المحاسبة في العراق: هنالك عدة جهات تعمل على تنظيم مهنة المحاسبة في العراق:

١- نقابة المحاسبين والمدققين العراقية (IUAA)

٢- جمعية المحاسبين القانونيين العراقية (IACA)

٣- مجلس معايير المحاسبة والتدقيق العراقي (IBAAS)

إذ تعمل كل من نقابة المحاسبين والمدققين و جمعية المحاسبين القانونيين على دعم تنفيذ المعايير خصوصا ما يخص مؤخرا تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية . أما مجلس معايير المحاسبة و التدقيق العراقي، فهو هيئة تم انشائها في عام ١٩٨٨ لوضع المعايير المحاسبية والتدقيقية الوطنية وتقديم المشورة للحكومة والخدمات المالية، وتطبق العديد من الشركات العراقية المعايير التي أصدرها مجلس المحاسبة العراقي ومعايير المراجعة. و كان مجلس معايير المحاسبة و المراجعة العراقي أول هيئة شبه خاصة لوضع معايير المحاسبة في العراق. حيث تم تصميم المعايير المحلية في البداية وفقًا لمعايير المحاسبة الدولية، وسعت إلى اتباع وضع المعايير الدولية. ومع ذلك ، هناك اختلافات كبيرة بين المعايير المحلية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة و التدقيق العراقي ومعايير الإبلاغ المالي الدولية.(IFRS, 2020:1-2)

مما تقدم يتضح أن الجهات المعدة للمعايير العراقية كانت تسعى دائما الى اعداد معايير بما يتوافق مع المعايير الدولية. اذ إن اختلاف الممارسات المحاسبية والانفتاح العالمي في الأسواق و ازدياد الشركات متعددة الجنسيات تطلب وجود معايير متسقة و موحدة ينتج عنها معلومات ذات جودة و موثوقة. لذلك بدأ البنك المركزي العراقي في التحرك نحو تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية في القطاع المصرفي لغرض طرح معلومات مالية شفافة تساعد المستثمرين والمقرضين في اتخاذ قرارات مستنيرة.

٦-تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية من قبل المصارف العراقية: نتيجة لمتطلبات العصر الحديث ومواكبة التطور الحاصل في تقديم معلومات ذات قيمة عالية للمستخدم، أصبح لزاما على المصارف العراقية تطبيق معايير الإبلاغ المالية الدولية كونها لغة موحدة تتيح للوحدات امكانية مقارنة المعلومات محليا و عالميا. و قد ذكر قانون البنوك العراقي (2004) المفهوم العام لتطبيق "معايير المحاسبة الدولية" في المؤسسات المصرفية، ولكن اعتماد معايير الإبلاغ المالي لم تكن أساسا مطلوبًا بشكل محدد بموجب هذا القانون. ومع ذلك، على الرغم من أنه لم يتم توضيح استخداما المعايير، فإن القسم الفرعي من المادة 42 من قانون البنوك العراقي حدد أن مبادئ وأسس المحاسبة التي سيتم استخدامها في إعداد البيانات المالية ينبغي أن تكون متوافقة مع أي متطلبات خاصة ينص عليها البنك المركزي العراقي.

و في عام 2016، أصدر البنك المركزي العراقي تعليمات خاصة للمؤسسات المصرفية في العراق تقضي باستخدام معايير الإبلاغ المالي الدولية اعتبارًا من عام 2016 . فضلاً عن ذلك ، في عام 2019 ، قام البنك المركزي العراقي بتحديث مطلبه لعام 2016 لتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية من خلال مطالبة البنوك بالتبني والامتثال لمعيار 9 الأدوات المالية . في مارس 2020 ، أصدر البنك المركزي العراقي تعليمات معدلة تضمنت إرشادات حول تطبيق المعيار الدولي لإعداد

التقارير المالية 9 ، تنص على أنه ينبغي حساب تأثير مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة اعتبارًا من 1 يناير 2020 (IFRS2020:5) .

مما تقدم يتضح لنا أن فكرة تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية كانت قد طرحت لفترة من الزمن و لكن أخذت الإجراءات الروتينية وقتا طويلا لتحديد أسس التبني والتوقيت اللازم للتحول الى هذه المعايير. مما لا شك فيه أن عملية التحويل الى معايير اخرى تحتاج الى تخطيط مدروس مسبقا و الى الية عمل مشتركة لغرض الوصول إلى النتيجة المرجوة من هذا التطبيق متمثلة ببيانات مالية ذات جودة عالية. كما أنه لا بد من الافادة من طرائق تحول العديد من الدول التي تم ذكرها سابقا من المعايير الوطنية إلى المعايير الدولية، لتوفير قاعدة مهمة من المعلومات متمثلة بخطوات التحويل والإجراءات اللازم اتباعها بما يضمن تبني حقيقي لهذه المعايير و الوصول الى مبتغى هذه المعايير متمثلا في توفير معلومات مالية ذات جودة للمستخدمين.

٧-مزايا تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية: وفقا لفيصل نجم الدين و فاضل نبي، ذكرت حنان مجموعة من المزايا لتطبيق المعايير الدولية و كالتالي: (فيصل و فاضل ،٢٠١٥: ١٧١)

١- ان تطبيق المعايير الدولية يسمح للمؤسسات الدخول الى الاسواق العالمية و العربية ،إذ تتيح هذه المعايير امكانية التداول في الأسواق العالمية بالاعتماد على تقارير مالية موحدة

٢- تطبيق المعايير الدولية يؤدي إلى تحسين جودة المعلومات التي تنتجها الوحدات ، الأمر الذي يؤدي الى رفع كفاءة العمل و القرارات الادارية

٣- تعزز المعايير الموحدة امكانية عمل محاسبين فى شركات محلية و أجنبية وعربية مما يتيح لهم تطوير مهاراتهم باتباع معايير موحدة بعيدا عن التناقضات و تعدد المعايير المحلية و طرائق تطبيقها

٤- انتعاش الشركات المتعددة الجنسيات و ازديادها في ظل وجود معايير موحدة تعمل على تسهيل الية العمل و الافصاح بطريقة منسقة وموحدة.

كما ذكرت فوائد تبني معايير الإبلاغ الدولي كما يأتي من قبل ((Ball, 2016:548-549

١- أن العديد من الفوائد المحتملة لمعايير الإبلاغ المالي الدولي تكمن في أسواق الأسهم والديون. إذ تعمل على زيادة شفافية البيانات المالية من خلال جودة أعلى للمعلومات وتقليل مخاطر المعلومات على المساهمين وكذلك للمقرضين. ويمكن أن تحدث الفوائد بصورة مباشرة بتوفير مزيد من المعلومات في البيانات المالية، أو بشكل غير مباشر عن طريق خفض التكلفة أو زيادة مصداقية المعلومات المقدمة .

٢- من الفوائد الاخرى والتي تم الترويج لها على نطاق واسع لاعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية، تخفيض تكلفة رأس المال للشركات العامة. وكان السبب هنا هو أنه في حالة توفر المزيد من المعلومات للمستثمرين ، فسوف يُنظر إلى استثماراتهم على أنها أقل خطورة.

٣- كما من الممكن أن يؤدي اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية إلى تحسين حوكمة الشركات. إذ يمكن أن يؤدي تزويد المديرين بمعلومات أكثر دقة وفي الوقت المناسب إلى تحسين عملية اتخاذ القرار. وإن جعل إجراءات المديرين ونتائجها أكثر شفافية يمكن أن يعزز المراقبة من قبل مجالس الإدارة والمستثمرين والمحللين ووكالات التصنيف والصحافة وما إلى ذلك.

المحور الثالث: التقارير المالية

١- مفهوم التقارير المالية: عرف التقرير السنوي على أنه في الواقع الوثيقة الأساسية التي تستخدمها كل وحدة للتفاعل مباشرة مع أصحاب المصلحة (دون تدخل أطراف ثالثة) على أساس منتظم مما يوفر مستوى شاملًا من المعلومات عن الوحدة(Scaltrito,2015:472) وتعرف التقارير المالية على أنها عبارة عن كشوفات تعرض المعلومات المالية وغير المالية في الوحدة الاقتصادية في شكل تقارير مالية تغطي فترة معينة ، وينبغي أن يراعي عند اعدادها إتباع المبادئ المقبولة قبولا عاما ويتم العمل عليها من قبل مدقق حسابات خارجي مستقل (مبارك، عجبنا، ٢٠١٨:٤٤). كما تمت الاشارة الى التقارير المالية على أنها نظام موحد للبيانات المتعلقة بالممتلكات والمركز المالي للوحدة ونتائج أنشطتها. ويتم إعداد التقارير المالية بناءً على بيانات المحاسبة المالية وفقًا للنماذج المعمول بها لتاريخ تقرير محدد (Osadchy.et.al:2018:341.).

ووفقا لما تقدم، يمكن تعريف التقارير المالية على أنها عبارة عن بيانات معلوماتية توضح نتائج الأعمال المالية للوحدة بإتباع معايير محلية او دولية على أن تعكس التقارير النتائج المالية الفعلية للوحدة بتمثيل صادق و ملائم لغرض الإفادة منها من قبل الجهات الخارجية و الداخلية للمساعدة في اتخاذ قراراتهم و ذلك من خلال منح أصحاب المصلحة تصويرًا دقيقًا للأمور المالية للوحدة بما في ذلك الإيرادات والمصروفات والأرباح ورأس المال والتدفقات النقدية ، بوصفها بيانات رسمية توفر رؤية متعمقة للمعلومات المالية لكل من المستثمرين و الدائنين الحاليين و المستقبليين . ويمكن القول إن التقارير هذه لا تضم فقط البيانات المالية و إنما هي أشمل فهي القوائم المالية كلها و البيانات الأخرى و الملاحظات التفسيرية التي تقدم معلومات ذات قيمة للمستخدم وهي ما يطلق عليها بتقارير للأغراض العامة أي أنها تلبي احتياجات المستخدمين بصورة عامة من دائنين و مستثمرين وجهات حكومية أخرى.

٢- أهمية و أهداف إعداد التقارير المالية: تعد التقارير المالية حلقة الوصل ما بين المستثمرين و الدائنين من جهة و ما يجري داخل الوحدة الاقتصادية من جهة أخرى. لذلك، مما لا شك فيه فإن الهدف الأساسي لإعداد التقارير المالية هو إعطاء صورة واضحة عن أداء الوحدة للإدارة و المستثمرين والدائنين، ألا أن هنالك أهداف فرعية خلص إليها (Gellein،1973:31-32)وهي:

١- المساعدة في القرارات الاستثمارية: اذ تعمل البيانات المالية على مساعدة المستثمرين والدائنين على اتخاذ قرارات استثمارية مدروسة .

٢- المساعدة في عكس القيم الحالية و التغييرات الحاصلة فيها، ما يعني أن تكون التقارير قادرة على توفير معلومات محدثة تعكس الوضع الآني للوحدة و بما يساعد في وضع تنبؤات مستقبلية صحيحة عن وضع الوحدة.

٣-أن البيانات المالية يجب أن توفر معلومات مفيدة للتنبؤ، وأنه ينبغي تقديم التنبؤات عندما تعزز موثوقية تنبؤات المستخدم.

٤-أن الوحدة الاقتصادية مسؤولة أمام أصحابها عن العناية والحكمة في التعامل مع أصول الوحدة وشؤونها. لذا عندما تقدم المنشأة بياناتها المالية إلى أولئك النشطين في السوق، فإنها تتحمل المسؤولية أمام مجموعة أكبر بشكل كبير تشمل جميع أولئك الذين يتخذون قرارات المستثمرين بالبيع أو الاحتفاظ أو الشراء بالاقتراض.

وفي الإطار النظري للمحاسبة المالية التي تحدد أغراض إعداد التقارير المالية، تم إيلاء التدفقات النقدية و أمكانية التنبؤ بها اهتمام خاص . إذ تم التعبير في معايير المحاسبة المالية رقم واحد أن أحد أهداف إعداد التقارير المالية هو توفير المعلومات التي تساعد المستثمرين والدائنين و المستخدمين الفعليين والمحتملين الآخرين في تقدير مقدار الوقت والمخاطر في المستقبل (Gilaninia,et al,2013:73) .في القطاع العام ، يعد إعداد التقارير المالية للكيانات العامة أمرًا مهمًا للحكومة التي تقدم الأموال ، والمواطنين الذين يستفيدون من الكيانات ، وهيئات البحث الأكاديمي وشركاء التنمية الدوليين الذين يتشاركون في معظم الأحيان مع الحكومة في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية. ويقلل إعداد التقارير المالية الجيدة من الاختيار العكسي، عندما يكون لدى مُعد البيانات المالية معلومات قد تضر بالكيان إذا تم الكشف عنها وبدلاً من ذلك قرر عدم الكشف عنها. أن الخطر الأخلاقي المتمثل في المعلومات الخاطئة هي الفجوة بين المستخدمين و فهم كيفية استخدام الموارد المخصصة .إذ يؤدي الافتقار إلى معلومات مالية متساوية وعادلة إلى اختلالات اقتصادية قد تؤدي إلى قرارات خاطئة.(Onyulo,2017:7-8)

ويستخدم المدققون معلومات التقارير المالية لوضع اللمسات الأخيرة على إجراءات التدقيق السنوية وأيضًا لإنهاء ملف التدقيق القانوني. إذ تستخدم الشركات معلومات التقارير المالية للامتثال للوائح القانونية المختلفة. كما يتعين على الشركات ملء بياناتها بالبورصات كجزء من إجراءات إعداد التقارير المالية. وتساعد هذه التقارير المالية أصحاب المصلحة على تحليل التقارير لقياس الأداء واتخاذ القرارات وفقًا لذلك. كما أنه يساعد الوحدات على الحصول على رأس المال من خلال كل من المصادر الداخلية والمصادر الخارجية ، ويلعب إعداد التقارير المالية عالية الجودة دورًا مهمًا للتوافق والامتثال للقوانين والاحتياجات التنظيمية المختلفة. كما يساعد إعداد التقارير المالية على تسهيل عملية التدقيق القانوني بسهولة. ويعد من واجبات المنظمات تجهيز تقاريرها المالية وتفسيراتها ، بهدف تقديم العطاءات حيث سيكون هذا مفيدًا للمستثمرين لزيادة الاستثمار في وحدة معينة باستخدام التقارير المالية التي يتم من خلال الحصول على معلومات كاملة عن أدائها المالي.(Al Balushi .et.al, 2019:100)

٢-مفهوم الجودة في التقارير المالية: عُرفت جودة التقارير المالية هي الدقة التي تنقل بها التقارير المالية المعلومات حول عمليات الشركات. لذلك فإن مفهوم جودة التقارير المالية واسع النطاق ويتضمن الإفصاح عن المعلومات المالية والمعلومات غير المالية المفيدة لصنع القرار ينبغي أن التقارير المالية استيفاء معايير نوعية معينة من أجل تجنب الجودة الرديئة وتحقيق

الغرض منها (Opanyi,2016:163-164).و تمت الاشارة من قبل Laudon & Laudon الى ان المعلومات تكون ذات جودة إذا توفرت فيها ما يأتي نقلا عن (Alshikhi & Abdullah،2018)

١-الدقة: تشير إلى مدى قدرة البيانات على تمثيل الواقع

٢-النزاهة: تعرف بأنها اتساق بنية البيانات والعلاقات بين الكيانات والسمات.

٣- الاتساق: يتعلق بالاتساق في تعريف عناصر البيانات

٤- الاكتمال: هو وجود جميع البيانات الضرورية

٥- الصلاحية: يتم تعريفها على أنها قيم بيانات تقع ضمن النطاقات المحددة

٦- حسن التوقيت: يشير إلى البيانات المتاحة عند الحاجة

٧-إمكانية الوصول: تُعرَّف بأنها البيانات التي يمكن الوصول إليها وفهمها واستخدامها

يتضح مما تقدم أن جودة التقارير المالية تتعمد على عدة سمات تجعلها ذات قيمة للمستخدم في اتخاذ القرارات و لغرض تسليط الضوء على السمات المتعارف عليها والمعتمدة دوليا المتمثلة في السمات النوعية للمعلومات المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية سيتم التطرق إليها ومناقشة محتوياتها كافة للتوصل الى تحليل افضل بشأن جودة المعلومات المتضمنة في التقارير المالية.

٣- العوامل المؤثرة في جودة التقارير المالية: أن جودة المعلومات المالية يمكن أن تتأثر بالعديد من العوامل من داخل الكيان أو خارج الكيان. فالعوامل الداخلية هي أسلوب الإدارة في إعداد البيانات المالية والمدققين، أي أن الإدارة سيكون لها تأثير على آلية إعداد البيانات و شفافيتها وكما تعتبر المدة التي يستغرقها المدققون لإكمال عملها والإجراءات التي اتخذتها الإدارة لتنفيذ توصيات المدققين من الأمور الهامة التي تؤثر على جودة البيانات. أما العوامل الخارجية فتتمثل بالمستخدمين بوصف أن لهم دورا كبيرا في التأثير على مدى مصداقية و شفافية البيانات ومن ثَمَّ جودتها من خلال مطالباتهم و الضغط على الجهات التنفيذية في توفير معلومات ذات جودة وفي حال نقص الطلب على المعلومات المالية من قبل المستخدمين الخارجيين فهذا الأمر سيسهم في تدني جودة التقارير المالية.

وتم تحديد بعض العوامل التي تؤثر على جودة التقارير المالية على النحو التالي: نظام رقابة داخلي قوي في المنظمة واعتماد معايير المحاسبة العامة الدولية ووجود لجنة تدقيق في مجلس الإدارة. (Onyulo،2017:4) إذ يعد نظام الرقابة الداخلية مسؤولا عن توفير تأكيد معقول بأن العمليات قد تمت وفق الإجراءات الموضوعة و تم اجرائها بكفاءة وفاعلية. كما أن اعتماد معايير دولية او محلية تعتبر دليل للوحدات في إعداد ومعالجة عملياتها و عرضها تعد ايضا من العوامل التي تؤثر في جودة التقارير، و تعد لجنة التدقيق أيضا عاملا مؤثرا في جودة التقارير من خلال ضمان التزام الادارة بالاجراءات و القوانين التي

تضعها الكيانات. إذ أشار (Setiawati et.al، 2020:33-34) الى الحوكمة والرقابة الداخلي و الامتثال الى القوانين كعوامل في مؤثرة في جودة التقارير المالية. ومما تقدم يمكن أن نستخلص الآتي:

1- إن تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة للشركات له تأثير كبير على جودة التقارير المالية. أذ أن الحوكمة لها تأثير إيجابي، فكلما كان تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة للشركات بصورة أفضل، كانت جودة التقارير المالية أفضل. ويلعب تطبيق الحوكمة الرشيدة للشركات دورًا في ما يتعلق بالشفافية والمساءلة والمسؤولية والاستقلالية والإنصاف في إنتاج تقارير مالية جيدة.

2-الامتثال للقوانين له تأثير كبير على جودة التقارير المالية، مما يعني أنه إذا تم الالتزام بالقوانين واللوائح بشكل صحيح ، فستكون جودة التقارير المالية جيدة أيضًا.

3-أن تطبيق نظام الرقابة الداخلية أفضل يؤدي إلى زيادة جودة التقارير المالية

المحور الرابع: الجانب التطبيقي

١-عينة البحث: يتمثل مجتمع البحث بالمصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية إذ يبلغ إجمالي عدد المصارف الخاصة المدرجة في السوق 42 مصرفا خاصا (الموقع الرسمي لسوق العراق للأوراق المالية، 2021) اذ ان المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية حاصلة على متطلبات الإدراج وملتزمة بشروط هذه السوق التي تمثل سوق المال الرئيسي في العراق، ولغرض تحديد عينة البحث بدقة بحيث تعبر نتائج التحليل عن ملائمة العينة المختارة وتمثيلها للمجتمع قام الباحثون بالاتي :

اولا: استبعاد المصارف الاسلامية كونها غير مطالبة بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية

ثانيا: استبعاد المصارف التي لا يمكن إجراء المقارنة لها لجودة التقارير المالية ما قبل ٢٠١٦ وما بعدها كون ان التطبيق إلزاميا في تلك السنة.

ثالثا: بعد استبعاد المصارف الإسلامية والمصارف التي تعد غير الملائمة لعينة البحث ،تم تحديد المصارف التي تنطبق عليها الشروط التي تعد ملائمة كعينة للبحث لتطابقها مع متطلبات العينة من خلال توفر التقارير المالية و للسنوات ما قبل و ما بعد التبني

رابعا: تم اختيار ٤ مصارف بطريقة العينة العشوائية البسيطة .

٢- جمع و تحليل مستويات التبني في هذه المرحلة تم اختيار المعايير التي تعتبر مهمة في تحديد مستويات التبني

للمصارف العراقية ، بمعنى آخر سيتم التركيز على المعايير ذات الصلة بعمل المصارف، لذلك تم اختيار المعايير التالية:

IFRS 16 و IFRS15و IFRS12و IFRS 9و IFRS 8و IFRS7 IFRS2 IFRS 1 IFRS 3 IFRS 5

تم إعداد أنموذج تقييمي لمستويات التبني يتمثل بالإجابة عن مجموعة من الأسئلة من خلال اعتماد التقارير السنوية للمصارف عينة البحث و التأكد من مدى امتثالها لكل معيار وذلك بطرح مجموعة أسئلة تخص كل معيار و يتم وضع العلامات بعد اطلاع الباحثين على متطلبات الإفصاح و القياس لكل معيار و التأكد من مدى تطبيقه من قبل المصرف المعني و على مرور السنوات الخمس لما بعد التطبيق. و لإنشاء درجة الامتثال ، نقوم بتعيين قيمة "1" في حالة استيفاء المصرف للامتثال لكل فقرة معينة من المعيار الذي يتم التحقيق فيه ونقوم بتعيين قيمة "0" في حالة عدم استيفاء المصرف الامتثال للفقرة التي يتم التحقيق فيه (على سبيل المثال ، الإجابة على سؤال التحقق هي "لا"). إذا يتم ترميز إجابة أحد الأسئلة على أنها "غير قابلة للتطبيق" ، فإننا نخصص قيمة "2" ثم نستبعد إجابة السؤال من المتوسط. بعد العمل على نموذج يتكون من ١٢٠ سؤال عن المعايير المهمة والواجب تطبيقها في المصارف العراقية و كما موضح في ملحق ١ تم تحليل البيانات التي تم الحصول عليها بعد الاطلاع على التقارير المالية السنوية ومدى توافقها مع متطلبات تبني المعايير وحسب الأسئلة المدرجة في النموذج. تم تحديد المستويات على أساس نسب التطبيق فعلى سبيل المثال إذا قام المصرف بتلبية متطلبات التبني كافتها أو كان قريباً الى ذلك ما يعني كانت الاجابة إيجابية لما يقارب ٩٠-١٢٠ سؤال فهذا يعني أن مستويات التبني كانت بمستوى عال وعلى هذا الأساس يتم تقييم بقية المستويات. و يتم الاخذ بنظر الاعتبار تاريخ نفاذية تطبيق كل معيار، فإذا كان أحد المعايير واجب التطبيق على سبيل المثال بعد ٢٠١٩ فهذا يعني أنه يستبعد من النسبة المئوية للتطبيق لما قبل هذا التاريخ.

٣- اختبار الفرضيات :

١-اختبار الفرضية الأولى الرئيسية: تتباين المصارف العراقية في مستوى تبنيها لمعايير الإبلاغ المالي الدولية

بعد اعتماد الباحثون مجموعة من الأسئلة في التحقق من مستويات تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية في المصارف العراقية من خلال استخدام التقارير السنوية لها والتوصل الى النتائج كما في الجدول أدناه، تم اختبار مدى تباين مستويات التبني ما بين المصارف

مصارف العينة	مصرف بغداد					مصرف اشور					مصرف سومر					مصرف الاهلي				
سنوات التبني	2016	2017	2018	2019	2020	2016	2017	2018	2019	2020	2016	2017	2018	2019	2020	2016	2017	2018	2019	2020
عدد الفقرات المطبقة	337	333	555	660	664	336	330	434	444	449	225	222	355	442	445	336	331	436	474	475

إجمالي الفقرات الملزمة التطبيق	55	46	62	87	89	47	36	47	63	63	47	34	43	49	73	50	41	54	84	84
نسب التبني	67%	72%	89%	69%	72%	70%	78%	72%	83%	77%	72%	65%	58%	71%	62%	58%	65%	67%	88%	89%

جدول (1-1) مستويات تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية للمصارف عينة البحث المصدر: إعداد الباحثين

يلاحظ من الجدول أعلاه الأتي:

١- أن هنالك تفاوت في مستويات التبني على مستوى المصرف الواحد خلال السنوات الخمسة من ٢٠١٦-٢٠٢٠ على سبيل المثال تفاوتت نسب تطبيق مصرف بغداد للمعايير ما بين ٦٧٪ كحد أدنى الى ٨٩٪ كحد أعلى على مدى هذه السنوات كذلك الحال بالنسبة لمصرف أشور تفاوت تبني المعايير على مدى السنوات الخمسة ما بين ٧٠٪ إلى ٨٣٪ كحد أدنى و حد أعلى على التوالي .إذ لوحظ أنَّ هناك اختلافاً في مستويات التبني بشكل نسبي و أن بعض المصارف كانت نسب تبينها ترتفع نسبيا بمرور الزمن، في حين أن المصارف الأخرى كانت تنخفض مستويات تبنيها و السبب في ذلك كان التخلف عن تطبيق المعايير النافذة التطبيق. فضلا عن تفاوت مستويات التبني على مستوى المصرف الواحد، هنالك تفاوت ما بين مستويات تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية ما بين المصرف الأربعة عينة البحث وذلك من خلال ملاحظة أن بعض المصارف حافظت على مستويات تبني اعلى من المصارف الأخرى ، على سبيل المثال كانت مستويات التبني للسنة الاولى ٢٠١٦ متباينة ٦٧٪ و٧٧٪ و ٥٨٪و ٧٢٪ لمصارف بغداد و أشور و سومر والأهلي على التوالي وكذلك الحال بالنسبة للسنوات الأخرى، فإذا ما قارنا المستويات للسنة الأخيرة للتبني كانت مستويات التبني ٧٢٪ و ٧٨٪ و٦٢٪ و ٨٩٪ لمصارف بغداد و آشور و سومر و الأهلي على التوالي، يتضح أن بعض المصارف قد ارتفع مستوى تبينها للمعايير بشكل ملحوظ كما في مصرف الأهلي إذ سجل اعلى مستوى للتبني في حين ان الاخر انخفض في مستوى التبني كما في مصرف سومر إذ انخفض مستوى تطبيق المعايير إلى ٦٢٪ بعد ارتفاعه في سنة ٢٠١٨ الى ٧١٪ ، أما مصرف بغداد و أشور فقد حافظا على نفس المستوى تقريبا على مدار عدة سنوات.هذا يعني أن بيانات العينة وفرت دليلا مقنعا لقبول الفرضية المثبتة

ووفقا للمستويات في الجدول أعلاه تم تحديدها كما يأتي:

جدول (1-2) ترميز مستويات التبني

نوع المستوى	الية تحديد المستوى	الترميز
الحدود العليا للتبني	اكبر من 77%	1
الحدود الدنيا للتبني	أصغر من 77%	0

المصدر : اعداد الباحثين

٢-اختبار الفرضية الثانية الرئيسية: (ان اعداد التقارير المالية في المصارف العراقية وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية لا يؤدي الى انتاج تقارير ذات جودة عالية) و يمكن تقسيم الفرضية الرئيسة الثانية الى الفرضيات الفرعية التي تم ذكرها مسبقا.

لاختبار هذه الفرضية، اعتمد الباحثون في قياس جودة التقارير المالية على مؤشر جودة الارباح المعتمد في الكثير من الدراسات لدقة نتائجه ، ويمكن اشتقاق هذه الجودة من الجودة العالية للأرباح التي تُعرف بأحد أهم مؤشرات كفاءة سوق رأس المال. اذ تعد احد اهم الطرق الرئيسية المعتمدة في تقييم دقة النتائج المالية للوحدات الاقتصادية بوصفها دليلا لمستوى موثوقية الأرباح المبلغ عنها و في هذا الأطار تم اعتماد عدة معادلات كقياس القدرة على التنبؤ و تحديد تمهيد الدخل و الملائمة و التمثيل الصادق.

اختبار الفرضية الفرعية الاولى من الفرضية الرئيسة الثانية

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر لمستويات تبني معايير الابلاغ المالي الدولية على انتاج معلومات ملائمة.

جدول رقم (1-3) اختبار الفرضية الفرعية الاولى من الفرضية الرئيسة الثانية

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.023	-2.601	13.046	-33.931	C
0.534	0.641	1.365	0.874	IFRS
0.007	3.279	0.704	2.309	SIZE
0.698	-0.398	16.514	-6.565	DENSITY
0.003	-3.674	1.580	-5.804	AGE
0.584	Adjusted R-squared		0.737	R-squared

0.009	Prob(F-statistic)	4.804	F-statistic
3.038		Durbin-Watson stat	

يبين الجدول رقم (1-3) من خلال نتائج التحليل الإحصائي معنوية النموذج، حيث كانت قيمة (F-statistic) (Prob) اقل من (0.05) وكانت (0.009) مما يدل على ان الانموذج صالح للاختبار ونتائجه قابلة للاعتماد، اما قيمة (Durbin-Watson) فقد بلغت (3.038) وهي اكبر من قيمة (R-squared) والتي بلغت (74%) وهذا بفسر عدم وجود ارتباط ذاتي وانحدار زائف، أما بالنسبة لقيمة (R-squared) فكانت (0.737) مما يعني أن القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة بالمتغير التابع هي 74)%)، أما قيمة (Adjusted R-squared) فكانت (0.584) مما يعني أن المتغيرات المستقلة تؤثر بالمتغير التابع بنسبة 58)%) المتبقي (42%) يعود الى عوامل آخرى خارج النموذج.

تفسير نتيجة الفرضية الفرعية الاولى من الفرضية الرئيسة الثانية:

تبين نتائج التحليل الإحصائي أن قيمة (Prob) للمتغير المستقل مستويات تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية اعلى من (0.05) حيث بلغت (0.534)، مما يدل على عدم وجود أثر معنوي لمستويات تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية على جودة التقارير المالية (الملائمة).

النموذج الثاني: النموذج المتعلق بأختبار الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسة الثانية

<u>نتائج أختيار طريقة أختبار النموذج الثاني</u>

نقوم بتحديد النموذج الأكثر ملاءمة اذ سنجري اختبارين وعلى مرحلتين، المرحلة الأولى لتحديد تجانس الوحدات الفردية بين طريقة التأثيرات التجمعية وطريقة التأثيرات الثابتة من اجل معرفة النموذج الأكثر ملائمة، وتُعرف باسم اختبار Chow أو F. وكانت نتائج هذا الاختبار كالتالي:

جدول رقم (1-4) أختبار Chow أو ((F)).

الفرضية الصفرية (H_0)	اختبار F	Prop	نتيجة الاختبار
اتجاه النموذج OLS	3.059	0.070	H0 الفرضية مقبولة (طريقة التأثيرات الثابتة الاكثر ملاءمة)

يبن الجدول رقم (1-4) إن قيمة Prop لاختبار F تساوي (0.070)، مما يشير إلى قبول الفرضية الصفرية H0، مما يدل على تفوق طريقة التأثيرات التجمعية، أي تم قبول الوحدات الفردية المتجانسة وأن طريقة التأثيرات التجمعية الاكثر ملائمة.

معامل تضخم التباين (VIF)

اختبار معامل تضخم التباين (VIF) للنموذج الثاني، وكانت النتائج كما في الجدول الاتي:

جدول (1-5) نتائج اختبار معامل تضخم التباين ((VIF))

المتغيرات	معامل تضخم التباين VIF
IFRS	1.949
SIZE	4.107
DENSITY	5.721
AGE	1.787

يشير الجدول رقم (1-5) أن جميع قيم معامل تضخم التباين (VIF) أقل من (10)، مما يدل على عدم وجود مشكلة في الارتباط الخطي بين متغيرات النموذج الثاني.

اختبار الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسة الثانية

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر لمستويات تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية على إنتاج معلومات تحد من ممارسات تمهيد الدخل.

جدول رقم (1-6) اختبار الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسة الثانية

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.062	2.901	31.005	89.948	C
0.045	-3.328	11.917	-39.661	IFRS
0.001	-13.260	0.320	-4.238	SIZE
0.019	4.592	57.286	263.073	DENSITY

0.125	2.114	6.240	13.194	AGE
0.512	Adjusted R-squared		0.614	R-squared
0.004	Prob(F-statistic)		5.975	F-statistic
1.022			Durbin-Watson stat	

يبين الجدول رقم (1-6) من خلال نتائج التحليل الإحصائي معنوية النموذج، حيث كانت قيمة (F-statistic) (Prob) اقل من (0.05) وكانت (0.004) مما يدل على ان الانموذج صالح للاختبار ونتائجه قابلة للاعتماد، اما قيمة (Durbin-Watson) فقد بلغت (1.022) وهي اكبر من قيمة (R-squared) والتي بلغت (61%) وهذا بفسر عدم وجود ارتباط ذاتي وانحدار زائف، أما بالنسبة لقيمة (R-squared) فكانت (0.614) مما يعني أن القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة بالمتغير التابع هي 61)%)، أما قيمة (Adjusted R-squared) فكانت (0.512) مما يعني أن المتغيرات المستقلة تؤثر بالمتغير التابع بنسبة 51)%) المتبقي (49%) يعود الى عوامل آخرى خارج النموذج.

تفسير نتيجة الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسة الثانية:

تبين نتائج التحليل الإحصائي أن قيمة (Prob) للمتغير المستقل مستويات تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية اقل من (0.05) حيث بلغت (0.045)، مما يدل على أن هناك أثر معنوي عكسي لمستويات تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية على جودة التقارير المالية (تمهيد الدخل)، مما يعني كلما أرتفعت مستويات تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية في المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية أنخفضت ممارسات تمهيد الدخل.

النموذج الثالث: النموذج المتعلق بأختبار الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسة الثانية

<u>نتائج أختيار طريقة أختبار النموذج الثالث</u>

نقوم بتحديد النموذج الأكثر ملاءمة اذ سنجري اختبارين وعلى مرحلتين، المرحلة الأولى لتحديد تجانس الوحدات الفردية بين طريقة التأثيرات التجمعية وطريقة التأثيرات الثابتة من اجل معرفة النموذج الأكثر ملائمة، وتُعرف باسم اختبار Chow أو F. وكانت نتائج هذا الاختبار كالتالي:

جدول رقم (1-7) أختبار Chow أو((F)).

الفرضيه الصفرية (H_0)	اختبار F	Prop	نتيجة الاختبار
اتجاه النموذج OLS	6.092	0.032	H0 الفرضية مرفوضة (طريقة التأثيرات الثابتة الاكثر ملاءمة)

يبن الجدول رقم (1-7) إن قيمة Prop لاختبار F تساوي (0.032)، مما يشير إلى رفض الفرضية الصفرية H0، مما يدل على تفوق طريقة التأثيرات الثابتة، أي تم قبول الوحدات الفردية غير المتجانسة وإن طريقة التأثيرات الثابتة الاكثر ملائمة.

في حال تم رفض فرضية العدم فانه يتم تطبيق المرحلة الثانية للتفضيل بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، وذلك باستخدام اختبار **هاسمن**، للتحقق من الارتباط المعنوي بين متغيرات النموذج، في حالة وجود ارتباط معنوي، سيتم استخدام الطريقة اللوحية ذات التأثيرات الثابتة، اما في حالة عدم وجود ارتباط معنوي، يجب استخدام الطريقة اللوحية ذات التأثيرات العشوائية، كما في الجدول أدناه:

جدول رقم (1-8) أختبار هاسمن

الفرضية الصفرية (H_0)	اختبار Chi-Sq.	Prop	نتيجة الاختبار
طريقة التأثيرات العشوائية هي الأفضل	17.043	0.045	H0 الفرضية مرفوضة (الطريقة اللوحية ذات التأثيرات الثابتة الاكثر ملاءمة)

يتبين من الجدول رقم (1-8)، إن قيمة Prop لأختبار نموذج هاسمن أقل من (0.05) حيث تساوي (0.045)، مما يدل على رفض الفرضية الصفرية H0))، مما يدل على أن طريقة التأثيرات الثابتة، أكثر ملاءمة من طريقة التأثيرات العشوائية.

معامل تضخم التباين (VIF)

اختبار معامل تضخم التباين (VIF) للنموذج الثالث، وكانت النتائج كما في الجدول الاتي:

جدول (1-9) نتائج اختبار معامل تضخم التباين VIF))

المتغيرات	معامل تضخم التباين VIF
IFRS	1.316
SIZE	1.733
DENSITY	2.176
AGE	1.167

يشير الجدول رقم (1-9) أن جميع قيم معامل تضخم التباين (VIF) أقل من (10)، مما يدل على عدم وجود مشكلة في الارتباط الخطي بين متغيرات النموذج الاول.

اختبار الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسة الثانية

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر لمستويات تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية على إنتاج معلومات ذات تمثيل صادق.

جدول رقم (1-10) اختبار الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسة الثانية

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.557	-0.605	0.103	-0.062	C
0.013	-2.911	0.006	-0.017	IFRS
0.496	0.702	0.006	0.004	SIZE
0.816	0.238	0.117	0.028	DENSITY
0.990	0.013	0.013	0.000	AGE
0.492	Adjusted R-squared		0.679	R-squared
0.025	Prob(F-statistic)		3.627	F-statistic
2.065			Durbin-Watson stat	

يبين الجدول رقم (1-10) من خلال نتائج التحليل الإحصائي معنوية النموذج، حيث كانت قيمة (F-statistic) (Prob) اقل من (0.05) وكانت (0.025) مما يدل على ان الانموذج صالح للاختبار ونتائجه قابلة للاعتماد، اما قيمة (Durbin-Watson) فقد بلغت (2.065) وهي اكبر من قيمة (R-squared) والتي بلغت (68%) وهذا يفسر عدم وجود ارتباط ذاتي وانحدار زائف، أما بالنسبة لقيمة (R-squared) فكانت (0.679) مما يعني أن القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة بالمتغير التابع هي 68)%)، أما قيمة (Adjusted R-squared) فكانت (0.492) مما يعني أن المتغيرات المستقلة تؤثر بالمتغير التابع بنسبة 49)%) المتبقي (51%) يعود الى عوامل آخرى خارج النموذج.

تفسير نتيجة الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسة الثانية:

تبين نتائج التحليل الإحصائي أن قيمة (Prob) للمتغير المستقل مستويات تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية اقل من (0.05) حيث بلغت (0.013)، مما يدل على أن هناك أثر معنوي عكسي لمستويات تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية على جودة التقارير المالية (التمثيل الصادق).

النموذج الرابع: النموذج المتعلق بأختبار الفرضية الفرعية الرابعة من الفرضية الرئيسة الثانية

نتائج أختيار طريقة أختبار النموذج الرابع

نقوم بتحديد النموذج الأكثر ملاءمة اذ سنجري اختبارين وعلى مرحلتين، المرحلة الأولى لتحديد تجانس الوحدات الفردية بين طريقة التأثيرات التجمعية وطريقة التأثيرات الثابتة من اجل معرفة النموذج الأكثر ملائمة، وتُعرف باسم اختبار Chow أو F. وكانت نتائج هذا الاختبار كالتالي:

جدول رقم (1-11) أختبار Chow أو ((F)).

الفرضية الصفرية (H_0)	اختبار F	Prop	نتيجة الاختبار
اتجاه النموذج OLS	2.473	0.112	H0 الفرضية مقبولة (طريقة التأثيرات الثابتة الاكثر ملاءمة)

يبن الجدول رقم (1-11) إن قيمة Prop لاختبار F تساوي (0.070)، مما يشير إلى قبول الفرضية الصفرية H0، مما يدل على تفوق طريقة التأثيرات التجمعية، أي تم قبول الوحدات الفردية المتجانسة وأن طريقة التأثيرات التجمعية الاكثر ملائمة.

معامل تضخم التباين (VIF)

اختبار معامل تضخم التباين (VIF) للنموذج الرابع، وكانت النتائج كما في الجدول الاتي:

جدول (1-12) نتائج اختبار معامل تضخم التباين VIF))

المتغيرات	معامل تضخم التباين VIF
IFRS	1.929
SIZE	4.165
DENSITY	5.812
AGE	2.070

يشير الجدول رقم (1-12) أن جميع قيم معامل تضخم التباين (VIF) أقل من (10)، مما يدل على عدم وجود مشكلة في الارتباط الخطي بين متغيرات النموذج الرابع.

اختبار الفرضية الفرعية الرابعة من الفرضية الرئيسة الثانية

الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد أثر لمستويات تبني معايير الابلاغ المالي الدولية على انتاج معلومات توفر تنبؤات مستقبلية دقيقة للأرباح.

جدول رقم (1-13) اختبار الفرضية الفرعية الرابعة من الفرضية الرئيسة الثانية

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.011	2.902	0.684	1.984	C
0.018	2.648	0.223	0.590	IFRS
0.057	-2.059	0.034	-0.070	SIZE
0.021	2.570	1.780	4.574	DENSITY
0.000	-4.480	0.004	-0.017	AGE
0.615	Adjusted R-squared		0.696	R-squared
0.000	Prob(F-statistic)		8.579	F-statistic
1.831			Durbin-Watson stat	

يبين الجدول رقم (1-13) من خلال نتائج التحليل الإحصائي معنوية النموذج، حيث كانت قيمة (F-statistic) (Prob) اقل من (0.05) وكانت (0.000) مما يدل على ان الانموذج صالح للاختبار ونتائجه قابلة للاعتماد، اما قيمة (Durbin-Watson) فقد بلغت (1.831) وهي اكبر من قيمة (R-squared) والتي بلغت (70%) وهذا يفسر عدم وجود ارتباط ذاتي وانحدار زائف، أما بالنسبة لقيمة (R-squared) فكانت (0.696) مما يعني أن القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة بالمتغير التابع هي 70)%)، أما قيمة (Adjusted R-squared) فكانت (0.615) مما يعني أن المتغيرات المستقلة تؤثر بالمتغير التابع بنسبة 62)%) المتبقي (38%) يعود الى عوامل آخرى خارج النموذج.

تفسير نتيجة الفرضية الفرعية الرابعة من الفرضية الرئيسة الثانية:

تبين نتائج التحليل الإحصائي أن قيمة (Prob) للمتغير المستقل مستويات تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية اقل من (0.05) حيث بلغت (0.018)، مما يدل على أن هناك أثر معنوي طردي لمستويات تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية على جودة

التقارير المالية)القدرة التنبؤية للارباح)، مما يعني كلما أرتفعت مستويات تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية في المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية أرتفعت القدرة التنبؤية للارباح.

الاستنتاجات والتوصيات

تبحث هذه الدراسة في كيفية تأثير تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية في جودة التقارير المالية في البنوك العراقية الخاصة للفترة بين 2016 و 2020. إذ تم قبول الفرضية الأولى، كون أن النتائج أظهرت أن المصارف العراقية تتباين مستوى تبنيها لهذه المعايير و كان هذا التباين نتيجة لتخلف بعض المصارف في الامتثال لمعيار معين بالكامل أو التأخير في الامتثال لسنة أو سنتين من تاريخ بدء التطبيق. اذ اوضحت النتائج ان بعض المصارف لم تمتثل لكامل متطلبات المعايير لمعظم المعايير المختارة في الدراسة. كما تباينت النتائج بصورة كبيرة في السنوات الأخيرة نتيجة تخلف معظم المصارف عن تطبيق معيار ٩ و معيار ١٦. أما الفرضية الرئيسية الثانية فقد اثبتت نتائج الدراسة رفض الفرضية الفرعية العدمية الاولى في ما يتعلق بعدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين تبني معايير الابلاغ المالي الدولية وانتاج معلومات توفر تنبؤات مستقبلية دقيقة اذ اثبتت الدراسة بعد المقارنة ما بين مستويات التبني العليا و مستويات التبني الدنيا وجود فارق كبير في توفير معلومات تطلعية عن الارباح عندما كانت مستويات تبني المعايير بالمستوى المطلوب (الحدود العليا) مقارنة بالمستويات الدنيا . كذلك الحال بالنسبة للفرضية الفرعية الثانية إذ تم رفض الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود علاقة معنوية ما بين مستويات تبني معايير الابلاغ و الحد من ممارسات تمهيد الدخل اذ تشكل المستويات العليا علاقة ايجابية مع الحد في ممارسات تمهيد الدخل . كذلك الحال بالنسبة للفرضية الفرعية الثالثة و الرابعة إذ تم تأييد نجاعة معايير الإبلاغ المالي في توفير معلومات ذات تمثيل صادق و ملائمة في المستويات العليا للتبني معايير الابلاغ المالي الدولية وبالتالي فإن هذه النتائج أثبتت عدم قبول الفرضية الصفرية القائلة بأن معايير الإبلاغ المالي الدولية لا يمكن ان تؤدي الى زيادة جودة التقرير.

وبناءً على ما سبق ، يوصي الباحثون من أجل تحقيق الجودة المطلوبة في التقارير المالية ، يجب تطبيق المعايير والامتثال لها بمزيد من الجدية كون أن نسب الامتثال لم ترق الى الامتثال الحقيقي و الكلي للمعايير بما يضمن تحقيق مستويات جودة عالية للتقارير. ؛كما إن عدم ملائمة القواعد المحاسبية المحلية لمتطلبات تطبيق المعايير يعد سببا من اسباب التلكؤ في التطبيق، لذلك الهيئات والنقابات المحاسبية مطالبة بدعم هذا الجانب بالمعلومات و الورش التي تؤهل المصارف العراقية في التطبيق بسلاسة ودقة ، فضلا عن ذلك التركيز على القضايا المتعلقة بالطابع المعقد لبعض المعايير التي تعد من أهم المشاكل التي تواجهها المصارف العراقية. وبالتالي ، يجب حل المشاكل المتعلقة بإعادة تقييم عناصر البيانات المالية ، ويجب معالجة ضعف التوجيه المهني والاستفادة من الدول الاخرى او المصارف العالمية الاخرى التي طبقت معايير الإبلاغ المالي الدولية . بالإضافة إلى ذلك ، تحتاج البنوك إلى خطط إستراتيجية لتوفير طاقم محاسبي خاضع للعديد من ورش التدريب وذي مستوى من المهنية و الكفاءة وذا قدرة على فهم ثقافة معايير الإبلاغ المالي الدولية.

المصادر العربية:

١-بدرة بن تومي و تيجاني بالرقي، ٢٠١٣.أثار تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على العرض و الإفصاح في القوائم المالية للمصارف الاسلامية. جامعة فرحات عباس سطيف. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير. ص ٤٠

٢-سعود جايد (٢٠٢١)المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية-أطر نظرية وتطبيقات عملية .دار المناهج للنشر و التوزيع .عمان.الصفحات-٨٩

٣-سوق العراق للأوراق المالية(٢٠٢١).دليل الشركات. متوفر على الرابط

http://www.isx-iq.net/isxportal/portal/companyGuideList.html

٤- فيصل نجم الدين و فاضل نبي عثمان. ٢٠١٥. التوافق بين القواعد المحاسبية العراقية و المعايير الدولية ودورها في تطوير مهنة المحاسبة في العراق. مجلة الزازكي للمزايا العلمية Vol.19, No.4

٥- مبارك، اسعد و عجبنا، سماح علي العوض.(٢٠١٨).الاستحقاقات المحاسبية الاختيارية وأثرها على جودة التقارير ، المالية.جامعة النيلين.ص٤٤

المصادر الأجنبية

1AICPA (2011).International Financial Reporting Standards (IFRS). *American Institute of CPAs*

AlBalushi.F. H. & Al Mahrouqi. F. &Varalakshmi. S. (2019). Role and Importance of High Quality & Financial Reporting Standards. International Journal for Research in Engineering Application Management (IJREAM) ISSN : 2454-9150. Pages 99-101

Alshikhi. O.A.& Abdullah. B.M,(2018). Information quality: definitions, measurement, dimensions, and relationship with decision making. European Journal of Business and Innovation Research.Vol.6, No.5 pp.36-42

3-Ball. R. (2016). IFRS – 10 years later. *Accounting and Business Research*.pages 584

Dechow, P. M., Ge, W., & Schrand, C. M. (2010). Understanding Earnings Quality: A Review of the Proxies, Their Determinants and Their Consequences. *Journal of Accounting and Economics*, 50 (2-3), 344-401. http://dx.doi.org/10.1016/j.jacceco.2010.09.001

Francis, J., & Schipper. K. (1999).“Have Financial Statements Lost Their Relevance?” *Journal of Accounting Research* 37(2) : 319–52.

Gellein. O.S., (1973). Objectives of financial statements. *University of Mississippi. Haskins & Sells Selected Papers, 1973, p. 025-035*

Gilaninia, S., Chegini, M.G., & Mohtasham, E.M. (2013). The Importance of Financial Reporting and Affecting Factors on It . *Arabian Journal of Business and Management Review.* Vol. 1, No. 10 page 73

IFRS, 2020. IFRS application around the world jurisdictional profile: Iraq. *IFRS foundation.* Pages 2-6

17- Mendoza, Rufo.(2005). international accounting standards: historical and rational perspectives. The Accountant’s Journal, 2005, 54(1), 23-30

18-Mishra, S. 2016.A Brief Discussion on Accounting Standards & IFRS.*SSRN Electronic Journal.* 10.2139/ssrn.2848715. Pages 4

Onyulo. O.F. (2017). Factors influencing quality of financial reporting in public sector entities in the ministry of environment and natural resources, Kenya. School of business and public

management: KCA Universit

Osadchy.et.al. (2018) Financial Statements of a Company as an Information Base for Decision-Making in A Transforming Economy. *European Research Studies Journal*. Volume XXI, Issue pages 341,343 2.

Pwc(2019). IFRS overview 2019. *Price water house Coopers. Available* *www.pwc.com/structure*

Scaltrito (2015). Assessing Disclosure Quality: A Methodological Issue. Journal of modern accounting and auditing. *Vol. 11, No. 9. page 472*

. Setiawati, Lilis dan Na’im, Ainun. (2000). Earning management. Jurnal Ekonomi dan Bisnis Indonesia, 15, (4), 424 – 441

United Nations (2011). United Nations conference on trade and development international accounting and reporting issues: 2010 Review. United Nations publications
Pages 11-12

ملحق رقم ١

رقم المعيار	مؤشرات التقييم	الاسئلة
IFRS 1	قابلية التطبيق	١-هل أستخدم المصرف معيار تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية لأول مرة ؟
	الامتثال للإفصاح	٢-هل يُدرج المصرف ما يلي على الأقل في بياناته المالية الأولى وفقًا لمعايير الإبلاغ المالي الدولية : ثلاث قوائم للمركز المالي، بيانان للدخل الشامل ، بيانين للتغيرات في حقوق الملكية، بيانين للتدفقات النقدية، و الملاحظات ذات الصلة ؟ ٣-هل يفصح المصرف عن بيانات مالية تحتوي على ملخصات تاريخية أو معلومات مقارنة وفقًا للمعايير السابقة؟ ٤- هل يشرح المصرف كيف أثر الانتقال من القواعد المحاسبية إلى معايير الإبلاغ المالي الدولي على مركزه المالي وأدائه المالي وتدفقاته النقدية ؟ ٥-إذا حدد المصرف أصلًا ماليًا معترفًا به مسبقًا كأصل مالي يقاس بالقيمة العادلة فهل يفصح عن القيمة العادلة للأصول المالية المحددة على هذا النحو في تاريخ التعيين و التصنيف والقيمة الدفترية في البيانات المالية السابقة؟ ٦-إذا كان المصرف يستخدم القيمة العادلة في بيان المركز المالي الافتتاحي الخاص بها وفقًا لـ IFRS على أنها تكلفة معتبرة لحسابات الممتلكات والآلات والمعدات ، أو عقار استثماري أو أصل غير ملموس أو أصل حق استخدام ، فهل يفصح في بيان المركز المالي الافتتاحي لمعايير الإبلاغ المالي الدولي عن: مجموع تلك القيم العادلة والتعديل الإجمالي للمبالغ الدفترية المبلغ عنها بموجب القواعد المحاسبية السابقة ٧-إذا استخدم المصرف تكلفة معتبرة في بيان المركز المالي الافتتاحي لمعايير الإبلاغ المالي الدولية للاستثمار في شركة تابعة أو مشروع مشترك أو شركة زميلة في بياناتها المالية المنفصلة ، فهل يفصح المصرف في أول بياناته المالية المنفصلة وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية عن:

		أ. التكلفة الإجمالية المعتبرة لتلك الاستثمارات إذ تعتبر الكلفة المعتبرة لها هي الكلفة وفق القواعد السابقة ب. التكلفة الإجمالية المعتبرة لتلك الاستثمارات التي تعتبر التكلفة المعتبرة لها بالقيمة العادلة ج. التعديل الإجمالي للمبالغ الدفترية المبلغ عنها بموجب القواعد السابقة ٨-بالنسبة إلى أي معلومات (ملخصات تاريخية أو معلومات مقارنة) بموجب القواعد السابقة التي لا تمتثل لأحكام الاعتراف والقياس للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ، هل قام المصرف : أ. بتسمية المعلومات بشكل بارز على أنها لم يتم إعدادها بموجب معايير الإبلاغ المالي الدولية ب. الكشف عن طبيعة التعديلات الرئيسية التي من شأنها أن تجعلها متوافقة مع معايير الإبلاغ المالي الدولية، والتي لا تحتاج إلى قياسها كمياً ٩-هل تتضمن البيانات المالية الأولى الخاصة بمعايير الإبلاغ المالي الدولية للمصرف ما يلي: تسويات حقوق الملكية المُبلغ عنها بموجب القواعد السابقة مع حقوق الملكية بموجب معايير الإبلاغ المالي الدولية (بتفاصيل كافية لتمكين المستخدمين من فهم التعديلات الجوهرية في بيان المركز المالي) في تاريخ الانتقال إلى معايير الإبلاغ المالي الدولية ١٠- هل تتضمن البيانات المالية الأولى الخاصة بمعايير الإبلاغ المالي الدولية للمصرف تسوية إجمالي الدخل الشامل أو الربح أو الخسارة المُبلغ عنها بموجب مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً السابقة لآخر فترة في أحدث بيانات مالية سنوية للكيان مع إجمالي الدخل الشامل بموجب معايير الإبلاغ المالي الدولية لنفس الفترة (بتفاصيل كافية لتمكين المستخدمين من فهم التعديلات الجوهرية في بيان الدخل الشامل)
IFRS 2	قابلية التطبيق	١١- هل يستخدم المصرف معيار تصنيف وقياس معاملات الدفع على أساس الأسهم ١٢- هل تعامل المصرف في معاملاته مع موظفين التي يتم تسويتها من خلال إصدار حقوق ملكية الكيان أو حقوق الملكية لكيان في نفس المجموعة؟ ١٣-هل تعامل المصرف في معاملاته مع أطراف أخرى غير الموظفين يتم تسويتها من خلال إصدار حقوق ملكية الكيان أو حقوق الملكية لكيان في نفس المجموعة؟
	الامتثال للقياس	١٤-بالنسبة لمعاملات الدفع على أساس الأسهم التي يتم تسويتها على أساس حقوق الملكية ، هل قام المصرف بقياس السلع أو الخدمات المستلمة والزيادة المقابلة في حقوق الملكية ، بشكل مباشر ، بالقيمة العادلة للسلع أو

		الخدمات المستلمة ، ما لم يكن من الممكن تقدير القيمة العادلة بشكل موثوق؟ ١٥-إذا لم يتمكن المصرف من تقدير القيمة العادلة للسلع أو الخدمات المستلمة في معاملة مدفوعات على أساس الأسهم، فهل قام المصرف بقياس قيمتها ، والزيادة المقابلة في حقوق الملكية ، بشكل غير مباشر ، بالرجوع إلى القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية الممنوحة؟
	الامتثال للإفصاح	١٦-هل يفصح الكيان عن معاملات الدفع على أساس الأسهم الخاص بالفترة الحالية بما في ذلك وصف لكل نوع من أنواع المدفوعات على أساس الأسهم التي كانت موجودة في أي وقت خلال الفترة بما في ذلك الشروط والأحكام العامة لكل ترتيب والمدة القصوى للخيارات الممنوحة، طريقة التسوية (على سبيل المثال ، سواء نقدًا أو حقوق ملكية)؟ ١٧- هل يفصح المصرف عن المعلومات التي تمكن مستخدمي البيانات المالية من فهم الكيفية التي تم فيها تحديد القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية الممنوحة خلال الفترة بالإفصاح على الأقل عن خيارات الأسهم الممنوحة خلال الفترة ، والمتوسط المرجح للقيمة العادلة لتلك الخيارات في تاريخ القياس ومعلومات حول كيفية قياس القيمة العادلة ، بما في ذلك :توزيعات الأرباح المتوقعة، المتوسط المرجح لسعر السهم، نموذج تسعير الخيار المستخدم ١٨- هل يفصح المصرف عن تأثير تطبيق معيار ٩ على حقوق الملكية، وكيف تم تحديدها؟ ١٩-هل يفصح المصرف عن المعلومات التي تمكن مستخدمي البيانات المالية من فهم تأثير معاملات الدفع على أساس الأسهم على ربح أو خسارة الكيان للفترة وعلى مركزها المالي ، من خلال الإفصاح عن إجمالي المصروفات المعترف بها للفترة (المتعلقة بمعاملات الدفع على أساس الأسهم التي لا تكون فيها السلع أو الخدمات المستلمة مؤهلة للاعتراف بها كموجودات وبالتالي يتم الاعتراف بها على الفور كمصروف)؟ ٢٠-هل يفصح المصرف عن المطلوبات الناشئة عن معاملات الدفع على أساس الأسهم أو إجمالي القيمة الدفترية في نهاية الفترة أو إجمالي القيمة الجوهرية ؟
IFRS 3	قابلية التطبيق	٢١-هل يستخدم المصرف اندماج الأعمال؟
	الامتثال للقياس	٢٢-هل يقيس المصرف مطلوبات و موجودات الوحدة المستحوذ عليها بالقيمة العادلة ؟ ٢٣-هل قام المصرف كمشتري ، لكل عملية اندماج أعمال ، بقياس أي حصة غير مسيطرة في الشركة المشتراة إما بالقيمة العادلة أو بالحصة النسبية للحصة غير المسيطرة في صافي الأصول المحددة للشركة المشتراة؟

		٢٤-هل تم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة للمقابل المحتمل بعد تاريخ الاستحواذ بسبب المعلومات الإضافية التي تم الحصول عليها بعد ذلك التاريخ حول الحقائق والظروف التي كانت موجودة في تاريخ الاستحواذ؟ ٢٥-هل اعترف المصرف بالمكاسب الناتجة عن صفقة الشراء في الربح أو الخسارة في تاريخ الاستحواذ؟ ٢٦-إذا كان المقابل المحول يشتمل على موجودات أو مطلوبات المشتري التي لها قيم دفترية تختلف عن قيمتها العادلة في تاريخ الاستحواذ ، هل قام المشتري بإعادة قياس الموجودات أو المطلوبات المحولة بقيمها العادلة كما في تاريخ الاستحواذ و الاعتراف بالمكاسب الناتجة أو الخسائر ، إن وجدت ، في الربح أو الخسارة؟
		٢٧-هل توجد معلومات التي تمكن مستخدمي البيانات المالية من تقييم الطبيعة والأثر المالي لدمج الأعمال الذي يحدث إما خلال فترة التقرير الحالية أو بعد نهاية الفترة؟ ٢٨-هل يفصح المصرف عن القيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ لإجمالي المقابل المحول والقيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ لكل فئة رئيسية من الاعتبارات ، مثل: النقدية، الأصول الملموسة أو غير الملموسة الأخرى ؟ ٢٩-هل ذكر المصرف بموجب طريقة الاستحواذ اسم الشركة المشتراة ووصف النسبة المئوية لتاريخ الاستحواذ على حقوق ملكية التصويت المكتسبة ؟ ٣٠-هل توجد معلومات عن أسباب اندماج الأعمال ووصف لكيفية حصول المشتري على السيطرة على الشركة المقتناة؟ ٣١-هل هناك وصف للعوامل التي تتكون منها الشهرة المعترف بها ومعلومات حول قياس حقوق الملكية غير المسيطرة؟
IFRS 5	قابلية التطبيق	٣٢-هل يستخدم المصرف معيار الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقفة؟
	الامتثال للقياس	٣٣-هل يحتفظ المصرف بأصول غير متداولة أو مجموعات أصول تعتزم استرداد القيمة الدفترية لها بشكل أساسي من خلال معاملة بيع وليس من خلال الاستخدام المستمر (أصل "محتفظ به للبيع") أو ملتزم بتوزيع الأصول (أو التخلص منها المجموعة) للمالكين الذين يتصرفون بصفتهم مالكين (محتفظ بهم للتوزيع على المالكين)؟ ٣٤-عندما يلتزم المصرف بتوزيع الأصل (أو مجموعة التصرف) على المالكين ، هل صنف الأصول غير

		المتداولة (أو مجموعة التصرف) على أنها محتفظ بها للتوزيع على المالكين؟ ٣٥-هل يتم قياس الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع بالقيمة الدفترية والقيمة العادلة ناقصًا تكاليف البيع ، أيهما أقل؟ ٣٦- -هل يتم احتساب أي خسارة انخفاض في القيمة على أساس الفرق بين القيم الدفترية المعدلة للأصل / مجموعة التصرف والقيمة العادلة ناقصًا تكاليف البيع؟
	الامتثال للإفصاح	٣٧-هل هناك وصف لطبيعة الأصول (أو مجموعة التصرف) المحتفظ بها للبيع والحقائق والظروف المحيطة بالبيع؟ ٣٨-هل يوجد وصف لحقائق وظروف البيع (الاستبعاد) والتوقيت المتوقع لخسائر الانخفاض في القيمة وعمليات الاسترداد ، إن وجدت والاعتراف بها في بيان الدخل الشامل ؟ ٣٩-هل تم الإفصاح عن التعديلات التي تم إجراؤها في الفترة الحالية على المبالغ التي تم الإفصاح عنها كعملية متوقفة في فترات سابقة بشكل منفصل؟ ٤٠-في حال توقف المصرف عن تصنيف أحد المكونات على أنه محتفظ به للبيع ، هل قام بإعادة تصنيف نتائج ذلك المكون التي تم عرضها مسبقًا في عمليات متوقفة وتم تضمينها في الدخل من العمليات المستمرة لجميع الفترات المعروضة؟ ٤١-هل يتم الإفصاح عن الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع بشكل منفصل عن الأصول الأخرى في بيان المركز المالي. ؟
IFRS 7	قابلية التطبيق	٤٢-هل يستخدم المصرف معيار الأدوات المالية ٧؟
	قابلية القياس	٤٣- عند تحديد فئات الأدوات المالية ، هل يميز المصرف بين الأدوات المقاسة بالتكلفة المطفأة من تلك المقاسة بالقيمة العادلة
		٤٤-هل يقوم المصرف بتجميع الأدوات المالية في فئات مناسبة لطبيعة المعلومات المفصح عنها التي تأخذ في الاعتبار خصائص تلك الأدوات المالية

٤٥-هل يفصح المصرف عن المعلومات التي تمكن مستخدمي بياناتها المالية من تقييم أهمية الأدوات المالية لمركزها وأدائها المالي ٤٦- هل يفصح المصرف عن الحد الأقصى لمخاطر الائتمان المتعلق بأقصى مبلغ يمكن أن تدفعه الوحدة إذا تم طلب الضمان ؟ ٤٧- هل يفصح المصرف عن التغيير في القيمة العادلة الذي ينسب إلى التغيرات في مخاطر الائتمان للأصل والتغيرات في ظروف السوق التي تؤدي إلى نشوء مخاطر السوق؟ ٤٨-لكل نوع من أنواع المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية ، هل يفصح المصرف عن التعرض للمخاطر وكيف تنشأ؟ ٤٩-هل يفصح المصرف عن ممارساته في إدارة مخاطر الائتمان و أهدافها وسياساتها وعملياتها لإدارة المخاطر والطرق ٥٠-هل يفصح المصرف عن المعلومات التي تتعلق بالطرق المستخدمة لقياس ادارة او تخفيف المخاطر في ما يتعلق بضمانات التسهيلات الائتمانية؟ ٥١--هل يفصح المصرف عن المعلومات التي تمكن مستخدمي البيانات المالية من فهم كيف تم دمج المعلومات التطلعية في تحديد خسائر الائتمان المتوقعة ، بما في ذلك استخدام معلومات الاقتصاد الكلي ٥٢-هل يفصح المصرف عن المعلومات التي تمكن مستخدمي البيانات المالية من فهم طرق قياس انخفاض قيمة الموجودات المالية وتأثيرها. على المركز المالي للمصرف ٥٣- إذا كان لدى المصرف استثماراته في أدوات حقوق الملكية المقاسة بالقيمة العادلة فهل أفصح عن حجم هذه الاستثمارات ؟ ٥٤-إذا قامـ المصرف بإلغاء إثبات استثماراته في أدوات حقوق ملكية يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر فهل يفصح عن اسباب الاستبعاد و القيمة العادلة في تاريخ الاستبعاد؟ ٥٥-هل يفصح المصرف عن القيمة الدفترية للموجودات المالية المرهونة كضمان للمطلوبات أو المطلوبات الطارئة ، بما في ذلك المبالغ المعاد تصنيفها وفقًا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9.3.2.23 (أ) الشروط والأحكام الخاصة بالتعهد ٥٦ - هل يفصح المصرف عن أية اعادة لتصنيف الأصول المالية و ذلك بالإشارة الى تاريخ إعادة التصنيف و		

		توضيح للتغير الذي حصل في نموذج الأعمال و أثره على القوائم المالية و المبالغ التي تمت إعادة تصنيفها؟ ٥٧-هل يفصح المصرف في بيان الدخل الشامل أو في الإيضاحات عن إيراد الرسوم والمصروفات (بخلاف المبالغ المدرجة في تحديد معدل الفائدة الفعلي) الناشئة عن: أ. الموجودات المالية والمطلوبات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ب. الائتمان والأنشطة الائتمانية الأخرى التي تؤدي إلى الاحتفاظ أو الاستثمار في الأصول نيابة عن الأفراد والصناديق الاستئمانية وخطط مزايا التقاعد والمؤسسات الأخرى ٥٨- إذا ألغى المصرف الاعتراف بأصل مالي فهل تفصح عن أ. تحليل للربح أو الخسارة المعترف به في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الناتج عن استبعاد تلك الموجودات المالية ، ويظهر بشكل منفصل المكاسب والخسائر الناتجة عن الاستبعاد. ب. أسباب عدم الاعتراف بتلك الأصول المالية
IFRS8	قابلية التطبيق	٥٩-هل يستخدم المصرف معيار قطاعات التشغيل؟
	الامتثال للقياس	٦٠-هل يوجد شرح لقياسات ربح أو خسارة القطاع؟ ٦١-هل يوجد شرح لقياس أصول القطاع والمطلوبات القطاعية ؟ ٦٢-هل توجد معلومات عن كيفية قياس المعاملات بين القطاعات؟
	الامتثال للافصاح	٦٣-هل توجد معلومات عامة حول كيفية تحديد الكيان لقطاعاته التشغيلية وأنواع المنتجات والخدمات التي يستمد منها كل قطاع تشغيلي إيراداته؟ ٦٤-إذا قام المصرف بتغيير هيكل تنظيمه الداخلي بطريقة تؤدي إلى تغيير تكوين القطاعات التي يجب إعداد التقارير عنها ،هل يفصح عن هذه التغييرات و بيان المعلومات المقارنة للفترات السابقة ، بما في ذلك الفترات المؤقتة ؟ ٦٥-هل يفصح المصرف عن مقياس إجمالي الأصول والالتزامات لكل قطاع يتم الإبلاغ عنه إذا تم تقديم هذه

		المبالغ بانتظام إلى صانع القرار التشغيلي الرئيسي ٦٦-هل توجد معلومات حول أرباح أو خسائر القطاع المبلغ عنها ، بما في ذلك الإيرادات والمصروفات المحددة المدرجة في أرباح أو خسائر القطاع المبلغ عنها وموجودات القطاع والتزامات القطاع وأساس القياس؟
IFRS9	قابلية التطبيق	٦٧-هل يستخدم المصرف معيار الأدوات المالية؟
	الامتثال للقياس	٦٨-هل يتم قياس الأدوات المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية بالتكلفة المطفأة و هل يتم يتم قياس الأدوات المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل؟ ٦٩-هل يتم قياس الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ما لم يتم قياسه بالتكلفة المطفأة وفقًا للفقرة الاولى أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وفقًا للفقر ة الثانية؟ ٧٠-هل تم تطبيق كافة قياسات هذا المعيار و احتساب الأثر الكمي لتطبيقه على المركز المالي؟
	الامتثال للافصاح	٧١-هل تم الافصاح عن المحاسبة عن التحوط والذي يمثل أثر أنشطة إدارة المخاطر للمصرف عند استخدامه الأدوات المالية لإدارة التعرضات الناشئة عن مخاطر معينة يمكن أن تؤثر على الربح أو الخسارة واوضح إن الأصول أو الالتزامات أو التعهدات المؤكدة أو المعاملات المتوقعة والمرجحة بدرجة كبيرة مع طرف من خارج المصرف المعدة للتقرير، هي وحدها التي يمكن تعيينها على أنها بنودُ متحوط لها. ٧٢-هل أفصح المصرف عن انواع التحوط: أ- تحوط القيمة العادلة: وهو التحوط من التعرض للتغيرات في القيمة العادلة لأصل أو التزامُ مثبت أو لتعهد مؤكد غيرُ مثبت، أو لمكون في أي من مثل تلك البنود، والتي يمكن عزوها إلى مخاطر معينة ويمكن أن تؤثر على الربح أو الخسارة. ب-تحوط التدفقات النقدية: وهو التحوط من التعرض للتقلب في التدفقات النقدية الذي يمكن عزوه إلى مخاطر معينة مرتبطة بكامل أصلاً والتزامُ مثبتاً وبمكون فيه ج-تحوطات صافي الاستثمار في عملية أجنبية ٧٣-هل أفصحت إدارة المصرف عن طريقة الاحتساب للخسائر الائتمانية والمخصصات حسب معيار ٩ والثبات

على الطريقة المعتمدة؟

٧٤-هل يستخدم المصرف الإفصاح عن المصالح في الكيانات الأخرى؟

٧٥-هل يوفر المصرف معلومات تمكن مستخدميها من معرفة طبيعة المخاطر المرتبطة بحصتها في الكيانات الأخرى وتأثيرات تلك المصالح على مركزها المالي وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية.؟

-المصالح في الشركات التابعة:

٧٦-هل توفر الوحدة معلومات عن فهم مصلحة الحصص غير المسيطرة في أنشطة المجموعة؟

٧٧-هل توفر الوحدة معلومات عن تقييم التدفقات النقدية ،طبيعة ومدى القيود الهامة على قدرتها على الوصول إلى الأصول أو استخدامها ، وتسوية المطلوبات ، وتقييم طبيعة المجموعة.؟

-المصالح في الشركات التابعة غير الموحدة:

٧٨-هل توفر الوحدة معلومات عن الكيان الاستثماري و معلومات حول الأحكام والافتراضات الهامة التي قدمتها في تحديد أنها كيان استثماري ، وعلى وجه التحديد عندما لا تمتلك الوحدة واحدة أو أكثر من "الخصائص النموذجية" كيان استثماري؟

٧٩-هل يوفر المصرف معلومات عن تفاصيل العلاقة وبعض المعاملات بين كيان الاستثمار والشركة التابعة على سبيل المثال القيود المفروضة على تحويل الأموال ، والالتزامات ، وترتيبات الدعم ، والترتيبات التعاقدي بشأن قدرة الشركة التابعة غير الموحدة على تحويل الأموال إلى الكيان الاستثماري في شكل توزيعات أرباح نقدية أو سداد القروض أو السلف المقدمة إلى الشركة التابعة غير الموحدة من قبل ؟الكيان الاستثماري

٨٠-إذا قام كيان استثماري أو أي من الشركات التابعة له ، خلال فترة التقرير ، بتقديم دعم مالي أو أي دعم آخر لشركة تابعة غير موحدة (على سبيل المثال ، شراء أصول أو أدوات صادرة عن الشركة التابعة أو مساعدة الشركة التابعة في الحصول على الدعم المالي) ، هل يفصح عن نوع ومقدار الدعم المقدم لكل شركة تابعة غير موحدة

٨١-هل يفصح الكيان الاستثماري عن أسباب تقديم الدعم؟

حصص في الترتيبات المشتركة والشركات الزميلة:

٨٢-هل يفصح المصرف عن طبيعة ومدى والآثار المالية لمصالحها في الترتيبات المشتركة والشركات الزميلة ، بما في ذلك طبيعة وتأثير علاقتها التعاقدية مع المستثمرين الآخرين الذين لديهم سيطرة مشتركة والمخاطر

		المرتبطة بحصتها في المشاريع المشتركة والشركات الزميلة.؟ ٨٣-هل يفصح المصرف عن كل مشروع مشترك يكون جوهريًا للكيان المسؤول عن إعداد التقارير أ. ما إذا كان يتم قياس الاستثمار في المشروع المشترك باستخدام طريقة حقوق الملكية أو بالقيمة العادلة ب. المعلومات المالية التالية بما في ذلك :توزيعات الأرباح المستلمة من المشروع المشترك الأصول المتداولة الموجودات غير المتداولة المطلوبات المتداولة مطلوبات غير متداولة إيرادات معلومات مالية ملخصة المصالح في الكيانات المهيكلة غير الموحدة: ٨٤-هل تفصح الوحدة عن معلومات تمكن مستخدميها من فهم طبيعة ومدى مصالحها في الكيانات المهيكلة غير المجمعة وتقييم طبيعة والتغيرات في المخاطر المرتبطة بحصتها في الكيانات المهيكلة غير المجمعة.؟
IFRS13		٨٥-هل يطبق الكيان قياس القيمة العادلة؟
		٨٦-هل يأخذ الكيان بنظر الاعتبار مستويات القيمة العادلة الثلاثة عند قياس الموجودات و المطلوبات الخاصة به؟
		٨٧-هل يوفر المصرف الإفصاح عن المعلومات التي تساعد مستخدمي بياناتها المالية على تقييم كلا من الموجودات والمطلوبات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة على أساس متكرر أو غير متكرر في بيان المركز المالي بعد الاعتراف الأولي؟ ٨٨-هل يفصح المصرف عن تقنيات التقييم والمدخلات المستخدمة لتطوير تلك القياسات ٨٩-بالنسبة لكل فئة من فئات الأصول والخصوم التي لم يتم قياسها بالقيمة العادلة في بيان المركز المالي ، ولكن يتم الإفصاح عن قيمتها العادلة ، هل يفصح المصرف عن: أ. مستوى التسلسل الهرمي للقيمة العادلة الذي يصنف ضمن قياس (قياسات) القيمة العادلة في مجمله ب. قياس (قياسات) القيمة العادلة المصنفة ضمن المستويين 2 و 3 من تسلسل القيمة العادلة: ٩٠-هل يفصح المصرف عن سياسته في تحديد قيمة الموجودات المستملكة و تدني قيمها؟

IFRS15	قابلية التطبيق	٩١-هل يطبق الكيان الإيرادات من العقود المبرمة مع العملاء؟
		٩٢-هل يستخدم الكيان خطوات الاعتراف بالإيرادات الخمس؟
	الامتثال للافصاح	٩٣-هل يقوم الكيان بالإفصاح عن معلومات كافية لتمكين مستخدمي البيانات المالية من فهم طبيعة ومبلغ وتوقيت وعدم التأكد من الإيرادات والتدفقات النقدية الناشئة عن العقود مع الزبائن.؟ ٩٤- هل يفصح المصرف عن تحديد سعر المعاملة. وسعر المعاملة هو مبلغ العوض الذي تتوقع المنشأة أن يكون لها حق فيه مقابل نقل السلع أو الخدمات المتعهد بها إلى الزبون، باستثناء المبالغ التي يتم تحصيلها بالنيابة عن أطراف ثالثة (على سبيل المثال، بعض ضرائب المبيعات) ٩٥-إذا كان المصرف يعمل على نقل البضائع أو الخدمات إلى الزبون قبل أن يدفع الزبون مقابلًا أو قبل استحقاق السداد ، فهل تعرض الكيان العقد كأصل عقد ، باستثناء أي مبالغ معروضة كمستحق ٩٦-إذا دفع الزبون مقابلًا ، أو كان للمصرف الحق في مبلغ من المقابل ، قبل أن يقوم المصرف بتحويل سلعة أو خدمة إلى الزبون ، فهل يعرض المصرف العقد كعقد التزام عندما تم السداد أو كان الدفع مستحقًا (أيهما أقرب) ٩٧-هل يفصح المصرف عن جميع المبالغ التالية لفترة التقرير ما لم يتم عرض هذه المبالغ بشكل منفصل في بيان الدخل الشامل وفقًا لمعايير أخرى: أ. الإيرادات المعترف بها من العقود مع العملاء ، والتي يجب على المنشأة الإفصاح عنها بشكل منفصل عن مصادر إيراداتها الأخرى ب. أي خسائر انخفاض معترف بها (وفقًا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9) على أي ذمم مدينة أو أصول تعاقدية ناشئة عن عقود المنشأة مع العملاء ، والتي يجب على المنشأة الإفصاح عنها بشكل منفصل عن خسائر انخفاض القيمة من العقود الأخرى ٩٨-هل يفصح المصرف عن كل ما يلي أ. أرصدة الافتتاح والختام للذمم المدينة والعقد ب. الإيرادات المعترف بها في فترة التقرير والتي تم تضمينها في رصيد التزام العقد في بداية الفترة ٩٩-هل يقدم المصرف تفسيرا (مع كل من المعلومات النوعية والكمية) للتغييرات الهامة في أصل العقد وأرصدة

		التزام العقد خلال فترة التقرير ١٠٠-إذا طبقت الكيان المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 8 ، فهل يفصح المصرف عن معلومات كافية لتمكين مستخدمي البيانات المالية من فهم العلاقة بين الإفصاح عن الإيرادات المصنفة (وفقًا للمعيار الدولي للتقارير المالية 15.) ومعلومات الإيرادات التي يتم الكشف عنها لكل قطاع يتم الإبلاغ عنه ١٠١-بالنسبة لالتزامات الأداء التي يفي بها المصرف بمرور الوقت ، هل تفصح المصرف عن كلا الأمرين التاليين: أ. الطرق المستخدمة للاعتراف بالإيرادات ب. شرح سبب تقديم الأساليب المستخدمة تصويرًا صادقًا لنقل السلع أو الخدمات ١٠٢-هل تفصح الجهة عن معلومات حول الأساليب والمدخلات والافتراضات المستخدمة لجميع ما يلي أ. تحديد سعر المعاملة ب. تقييم ما إذا كان تقدير المقابل المتغير مقيدًا ج. تخصيص سعر المعاملة بما في ذلك: د. قياس الالتزامات المتعلقة بالإرجاع والمبالغ المستردة والالتزامات المماثلة الأخرى الأصول المعترف بها من تكاليف الحصول على عقد أو الوفاء به مع الزبون
IFRS 16	قابلية التطبيق	١٠٣-هل يطبق الكيان معيار الايجار؟
	الامتثال للقياس	القياس المتعلق بالمستأجر: ١٠٤-هل عند بدء عقد الإيجار، يعترف المستأجر بأصل حق الاستخدام ومسؤولية الإيجار.؟ ١٠٥-هل يتم قياس أصل حق الاستخدام مبدئيًا بمبلغ التزام الإيجار بالإضافة إلى أي تكاليف أولية مباشرة يتكبدها المستأجر.؟

		١٠٦-هل بموجب نموذج التكلفة ، يتم قياس أصل حق الاستخدام بالتكلفة ناقصًا الاستهلاك المتراكم والانخفاض المتراكم في القيمة؟ ١٠٧-هل يتم قياس التزام عقد الإيجار مبدئيًا بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار المستحقة الدفع على مدى فترة الإيجار ، مخصومة بالسعر الضمني في عقد الإيجار؟ ١٠٨-هل في حال تعذر تحديد السعر بسهولة ، استخدام الكيان معدل الاقتراض الإضافي؟ ١٠٩-هل تم الاعتراف بدفعات الإيجار المتغيرة التي لم يتم تضمينها في قياس التزام الإيجار في الربح أو الخسارة في الفترة التي يحدث فيها الحدث أو الحالة التي أدت إلى الدفع؟ القياس المتعلق بالمؤجر: ١١٠-هل يصنف المؤجر كل عقد إيجار على أنه عقد إيجار تشغيلي أو عقد إيجار تمويلي؟. ١١١-هل يتم تصنيف عقد الإيجار كعقد إيجار تمويلي إذا كان يحول بشكل جوهري جميع المخاطر والمكافآت المتعلقة بملكية الأصل الأساسي. وبخلاف ذلك ، يتم تصنيف عقد الإيجار كعقد إيجار تشغيلي.؟ ١١٢-هل يعترف المؤجر بإيرادات التمويل على مدى مدة عقد الإيجار التمويلي ، بناءً على نمط يعكس معدل عائد دوري ثابت على صافي الاستثمار. ١١٣-هل يعترف المؤجر بمدفوعات الإيجار التشغيلي كدخل على أساس القسط الثابت؟
الامتثال للإفصاح		الإفصاح المتعلق بالمستأجر: ١١٤-هل يفصح الكيان عن رسوم الاستهلاك لأصول حق الاستخدام حسب فئة الأصل الأساسي ومصروفات الفائدة على التزامات الإيجار ؟ ١١٥-هل يفصح الكيان عن المصاريف المتعلقة بدفعات الإيجار المتغيرة غير المدرجة في قياس التزامات الإيجار؟ ١١٦-هل يفصح الكيان عن إجمالي التدفق النقدي لعقود الإيجار ؛الإضافات إلى أصول حق الاستخدام ؛المكاسب أو الخسائر الناتجة عن معاملات البيع وإعادة التأجير؟ ١١٧-هل يفصح الكيان عن تحديد فترة عقد الإيجار و امكانية تمديده أو الغائه.؟

		١١٨- هل يفصح المصرف عن الأثر الكمي لتطبيق معيار ١٦؟ الإفصاح المتعلق بالمؤجر: ١١٩-هل يعرض المصرف الأصول المحتفظ بها بموجب عقد إيجار تمويلي في بيان المركز المالي كمدين بمبلغ يساوي صافي الاستثمار في عقد الإيجار ١٢٠-هل يعرض الكيان الأصول الأساسية الخاضعة لعقود الإيجار التشغيلي في بيان مركزه المالي وفقًا لطبيعة الأصل الأساسي